

المؤتمر الوزاري الثالث للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التنمية الحضرية المستدامة  
" تنفيذ خطة العمل الحضرية الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط "

الاعلان الختامي

الديباجة :

1. نحن، وزراء الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) المسؤولين عن التنمية الحضرية المستدامة والإسكان، اجتمعنا في زغرب، كرواتيا في 4 أيار / مايو 2023. واشترك في رئاسة الاجتماع معالي السيد أحمد ماهر حمدي توفيق أبو السمين، وزير الأشغال العامة والإسكان، المملكة الأردنية الهاشمية، ومعالي السيدة إليسا فيريرا، المفوض المسؤول عن التماسك والإصلاحات، الاتحاد الأوروبي، بحضور معالي السيد ناصر كامل، الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط، وبإستضافة من معالي السيد برانكو باتشيتش، نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط العمراني والبناء وأصول الدولة في كرواتيا.

وإذ نذكر بالوثائق الإطارية الرئيسية التي توجه الإجراءات الاستراتيجية في المنطقة الأورومتوسطية والتي تعتبر أكثر من أي وقت مضى ذات أهمية لزيادة قدرة التنمية الحضرية المستدامة على الصمود نظرًا للأزمة المتشعبة والمعقدة والمتراعبة والتحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ، فإننا نواجه معاً ما يلي :

2. خطة الأمم المتحدة لعام 2030 للتنمية المستدامة، ولا سيما هدف التنمية المستدامة 11 بشأن المدن والمجتمعات المستدامة، والهدف 17 بشأن الشراكات من أجل الأهداف، فضلاً عن الاجندة الحضرية الجديدة للأمم المتحدة، التي تم اعتمادها في عام 2016 خلال مؤتمر المونل الثالث.

3. اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط لعام 1995 (اتفاقية برشلونة)، فضلاً عن استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة المعتمدة في 2005.

4. الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2030 المعتمدة في المجلس العربي الثلاثين للإسكان والتعمير الذي عقد في عام 2013، والتي تعتبر إطاراً للعمل العربي المشترك في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. كما ينبغي اعطاء الاعتبار لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

5. في 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2022، وقعت جامعة الدول العربية ومونل الأمم المتحدة مذكرة تفاهم للنهوض بالعلاقات القائمة والتركيز على إضفاء الطابع المحلي على الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2030 والاجندة الحضرية الجديدة.

6. التوصيات وسبل المضي قدماً على النحو المعرب عنه في مبادرة SURGe (الصمود الحضري المستدام للجيل المقبل)، التي أطلقت في 17 تشرين الثاني / نوفمبر 2022 خلال الاجتماع الوزاري المعني بالتحضّر ومؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ، الذي عقد في شرم الشيخ تحت الرئاسة المصرية لمؤتمر الأطراف في دورته السابعة والعشرين، والذي اعتمد الشعار "مؤتمر الأطراف للتنفيذ". وركز الاجتماع الوزاري على الإسكان والتنمية الحضرية والإجراءات المتعددة المستويات المتعلقة بتغير المناخ. كما عزز الالتزام باتفاق باريس ودعت إلى التعجيل بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه وتمويله.

7. توصيات المؤتمر العربي السابع للإسكان المعقود في ديسمبر/كانون الأول 2022 (العاصمة الإدارية الجديدة، مصر) التي تؤكد التزام جميع الدول العربية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التحضر العربي وسط التطورات التكنولوجية إلى جانب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تحدث في جميع أنحاء العالم، واستكشاف آفاق المستقبل من خلال رؤية استباقية لإقامة مدن مرنة عن طريق التخطيط لمجتمعات حضرية مستدامة ذكية قادرة على تحسين نوعية حياة المواطن العربي.

8. الاجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي ووثائقها الإطارية بما في ذلك ميثاق أمستردام لعام 2016، واتفاقية ليوبليانا لعام 2021 وبرنامج عمله متعدد السنوات والذي بدأ المرحلة الجديدة من الاجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي.

9. ميثاق لايبزيغ الجديد لعام 2020، كوثيقة إطارية استراتيجية شاملة للتنمية الحضرية المستدامة المتكاملة سعياً لتحقيق الصالح العام في الاتحاد الأوروبي، والمرجعية الدولية الأوسع في سياق ما بعد كوفيد 19.

10. الصفقة الخضراء الأوروبية، وبعدها الخارجي، تضع مخططاً لتحقيق الحياد المناخي في الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2050 مع تعزيز النمو الأخضر والمستدام والشامل للمجتمعات القادرة على الصمود، جنباً إلى جنب مع مبادرة باوهاوس الأوروبية الجديدة كحركة لتسهيل وتوجيه التحول في مجتمعاتنا.

11. الإعلان الوزاري الأول للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التنمية الحضرية المستدامة الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر 2011 (ستراسبورغ، فرنسا)، الذي أنشأ التعاون بشأن التنمية الحضرية المستدامة كوسيلة لتطوير بُعد حضري حقيقي داخل الاتحاد من أجل المتوسط (UfM).
12. الإعلان الوزاري الثاني للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التنمية الحضرية المستدامة الصادر في أيار / مايو 2017 (القاهرة، مصر) الذي حدد الاجندة الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط، والذي يجلب القدرة على التكيف مع المناخ، والاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية والبشرية، والهيكلي المكاني على المستوى الإقليمي عن طريق ربط السياسات الحضرية الوطنية بالاتفاقيات الدولية الرئيسية وأطر السياسات.

### الأخذ بعين الاعتبار الأهداف العالمية للتعبيل بالتنمية المستدامة وعلى وجه الخصوص :

13. دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، في أيلول/ سبتمبر 2019، إلى "عقد من العمل" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يمثل شعورا جديداً بالإلحاح.
14. التجمعات الدولية القادمة التي تستعرض تنفيذ التنمية الحضرية المستدامة مسترشدة بأهداف التنمية المستدامة لخطة 2030 والاجندة الحضرية الجديدة للأمم المتحدة، ولا سيما المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليو 2023، والمنتدى الحضري العالمي (WUF12)، والذي سينعقد في عام 2024 في منطقة البحر الأبيض المتوسط (القاهرة، مصر).
15. عرض العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) جهودهم الرئيسية لتنفيذ الاجندة الحضرية الجديدة بمناسبة اجتماع الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن تنفيذ الاجندة الحضرية الجديدة للأمم المتحدة (2022). وجدد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الالتزامات الطوعية الثلاثة التي تم التعهد بها في مؤتمر المونل الثالث وأعلنوا عن ثلاثة التزامات طوعية جديدة، ولا سيما تعزيز الدعم للتعاون الخارجي والشراكات الدولية في إطار البوابة العالمية والبعث الخارجي للصفقة الخضراء الأوروبية.
16. نتائج تقرير تقييم البحر الأبيض المتوسط الذي أعده خبراء البحر الأبيض المتوسط المعنيون بالمناخ والتغير البيئي (MedECC)، والذي حدد منطقة البحر الأبيض المتوسط باعتبارها واحدة من أشد المناطق تضرراً من آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي، والحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات.

### نوكد :

17. ينبغي أن تركز التنمية الحضرية على "الصالح العام" لتحسين نوعية الحياة وكذلك التماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي للجميع؛ يجب اعتبارها فرصة لتعزيز النمو المستدام والابتكار الاجتماعي من خلال اتباع حوكمة متكاملة ومتعددة المستويات، و نهج قائم على المكان يستجيب للتحديات المحلية والظروف الإطارية.
18. مشاركتنا القوية والطموحة لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة والمرنة والأمنة والمتكاملة، وإيماننا بضرورة نشر ورصد تعاوننا الحضري من خلال تسريع جهودنا لتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط كجزء من التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال أجندة الأمم المتحدة الحضرية الجديدة.
19. سنجري هذه التغييرات التحويلية والهيكلية مع الأخذ في الاعتبار التعديلات العميقة التي أدخلتها عدة أزمات مترابطة على اقتصاداتنا وسياساتنا وعقليتنا فضلا عن تأثير مختلف مستويات الحكم في تنفيذ التدابير والسياسات والمبادرات.

### نحن الوزراء :

20. إذ نرحب بالتقدم المحرز تحت مظلة الاتحاد من أجل المتوسط منذ الاجتماع الوزاري الأخير للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التنمية الحضرية المستدامة لتنفيذ التفويض الوزاري لعام 2017، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للتنمية الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط 2040 وخطة عمل الإسكان الخاصة بها.
21. إذ نوكد ونشارك الحاجة الأساسية الى وضع نهج حوكمة أكثر تكاملاً وتنسيقاً ومتعدد المستويات في البلدان الأوروبية ومتوسطة فيما يتعلق بالسياسات والتشريعات والاستثمارات التي لها تأثير محتمل على المناطق الحضرية، وبموجبه نسعى جاهدين لتحقيق الاهداف للتماسك الاقليمي و الاجتماعي من خلال الحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المناطق الحضرية والمناطق حول البحر الأبيض المتوسط.

22. **أذ ندعم ونشجع وندعو الى تعبئة جميع الجهات الفاعلة المعنية** للبحث على نشر وتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للتنمية الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك خطة عمل الإسكان الخاصة بها، ضمن نهج شاملة و تركز على الإنسان وتشمل المدن بشتى أحجامها، مما يوفر إطارا تشغيليا قويا لتفعيل التحولات الحضرية الضرورية في المنطقة.

23. **وإذ نعتبر** هذه الوثائق ومبادئها المشتركة ستجلب الملكية على أرض الواقع لإطلاق إمكانات المدن لأنها توفر توجيهات استراتيجية وسليمة ورؤية طويلة الأجل لمزيد من العمل والدعم الذي يتعين تقديمه للعمل المناخي، تعزيز الازدهار، السلامة، المساواة والعدالة المكانية، الاستخدام المستدام للأراضي، التنظيم الأفضل والحوكمة الرشيدة، التنمية القائمة على التراث وتحسين مستويات المعيشة في المنطقة الأورومتوسطية.

**وفي ضوء العمل المنجز والمزيد من الدعم اللازم لدعم التنمية الحضرية المستدامة والمتكاملة والتعجيل بها، نحن الوزراء :**

24. **نرحب بعمل** المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التنمية الحضرية المستدامة، التي سهلت تبادل المعارف والخبرات من خلال التعلم من الأقران ونشر المعلومات عن البرامج والمبادرات ذات الصلة للنهوض بالأولويات الإقليمية المشتركة.

25. **ونرحب بالحوار** حول التنمية الحضرية المستدامة في تحويل المدن المرغوبة لتعزيز التعاون بين السلطات العامة في إيجاد التوازن الأمثل بين التنمية الاقتصادية وإدارة عواملها الخارجية.

26. **ونقدر التنظيم** الناجح للاجتماعات وتوفير الأدوات اللازمة للتصدي للتحديات المشتركة مثل كفاءة استخدام الطاقة في المباني، والتجديد الحضري، وتقييم ونشر العمارة العامة ومواد البناء التقليدية، والأدوات القانونية المتعلقة بالأراضي والحضر اللازمة لمواجهة تحديات الاستدامة والمرونة، والعمل على اخذ الصحة بعين الاعتبار من خلال التخطيط الحضري. لقد نجحت الأدوات الحالية وبرامج الاتحاد الأوروبي، مثل تاكس، في دعم تبادل المعرفة بين الإدارات العامة ويمكن أن تستمر في دعم هذا العمل في المستقبل.

27. **ونشجع عمل** المنصة الإقليمية في دعم البلدان في إنتاج البيانات الحضرية، وتحسين قياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها بدقة، بما في ذلك على المستوى المحلي. من خلال دعم مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية، تم الترويج لاستخدام درجة التحضر لتحديد المدن والبلدات والمناطق الريفية للمقارنات الدولية، باعتبارها المنهجية العالمية التي أقرتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. إنها تعزز سياسات التنمية الحضرية القائمة على الأدلة فضلا عن الروابط مع برامج وكليات الاتحاد الأوروبي الأخرى مثل برنامج كوبرنيكوس أو وكالة البيئة الأوروبية.

28. **ونعترف بعمل** لجنة المشاريع الحضرية المشتركة بين الاتحاد من أجل المتوسط و المؤسسات المالية الدولية في زيادة الوعي حول التمويل المستدام بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية ووكالات التعاون الإنمائي الدولية والجهات المانحة.

29. **ونحيي** المرحلتين الأوليين من مبادرة تمويل المشاريع الحضرية (UPFI) بقيادة الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) مع الاتحاد من أجل المتوسط كشريك. طوال هذه السنوات، دعمت مبادرة تمويل المشاريع الحضرية (UPFI) مروجي المشاريع في مناطق جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وكذلك في غرب البلقان، حيث ساعدتهم في إعداد وتمويل مشاريع نموذجية للتنمية الحضرية.

30. **وندعم العمل المنجز ونواصل تشجيع الأعمال** الرامية الى تحسين مشاركة السلطات المحلية وأصحاب المصلحة والمواطنين في تصميم السياسات والمشاريع الحضرية، بما في ذلك التعاون مع برنامج شيراكا التابع لوزارة الخارجية الهولندية، أو التعاون مع الشبكات الإقليمية للسلطات المحلية مثل المدن الطبية (MEDCities).

31. **ونعترف** بالدعم المقدم لإنشاء شبكة من مدارس الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري في المنطقة لبدء عملية مراجعة المناهج الدراسية لتلك المدارس وتحديثها وتقاربها. تهدف هذه العملية إلى تعزيز تنمية المهارات في التعليم العالي، مع تيسير تشغيل الشباب، وتعزيز الروابط بين الأوساط الأكاديمية وطلاب الهندسة المعمارية وصناع القرار في المنطقة.

**ويود الوزراء أن يعربوا عن فهمهم المشترك للتنمية الحضرية المرنة والأمنة والمستدامة في المنطقة الأورومتوسطية وأن يوجهوا التزامهم ودعمهم للتعجيل بتنفيذ خطة عمل الاتحاد من أجل المتوسط القائمة على المكان. وفي هذا الصدد فإن الوزراء:**

32. **يدعمون بشدة** التعجيل بتنفيذ الاجندة الحضرية الجديدة للأمم المتحدة من خلال تنفيذ خطة العمل الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التنمية الحضرية، والرؤية الإستراتيجية طويلة الأجل والمشاركة للاجندة الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط.

33. **ويكلفون** المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التنمية الحضرية المستدامة بالتركيز على التنفيذ والرصد الفعالين للاجندة الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط، من خلال خطة العمل الاستراتيجية للتنمية الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط 2040. وسيشمل ذلك وضع مؤشرات لرصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه بالتشاور مع جميع الأطراف

- المعنية. وبالفعل، فإن الاستجابة الاستراتيجية الفعالة مطلوبة أكثر من أي وقت مضى لاسيما ونحن نعيد التفكير على الصعيد العالمي في مدينة ما بعد Covid-19.
34. ويدعون إلى مواصلة الحوار والشراكات الإقليمية بحماس أكبر، والارتباط والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة مثل وكالات الأمم المتحدة المعنية، والاتحاد الأوروبي، والهيئات الأخرى ذات الصلة.
35. ويشجعون المشاركة النشطة للسلطات الوطنية والمحلية ذات الصلة، وكذلك الشركاء والمنظمات والوكالات وأصحاب المصلحة على التعاون مع الاتحاد من أجل المتوسط في تحقيق أهدافه لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة والمتكاملة، مع مراعاة واقع التنمية الإقليمية وتعقيدها على أرض الواقع.
36. ويدعون الاتحاد من أجل المتوسط إلى مواصلة تعزيز المشاريع التي يمكن عرضها كأفضل الممارسات في إطار خطة العمل الحضرية الاستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط، والتي تراها المؤسسات المالية على أنها مجدية سياسياً وقابلة للتمويل طوال دورات حياة المشروع.
37. ويؤكدون على النظر في الروابط الحضرية - الريفية كمبدأ رئيسي لخلق تنمية إقليمية متوازنة والاستفادة من أوجه التعاون، وكذلك من مختلف أصولها وقدراتها من أجل التصدي للتحديات العالمية، حسب الاقتضاء .
38. ويدعون الاتحاد من أجل المتوسط إلى معالجة مسألة البنية التحتية الحضرية وشبه الحضرية التي تدعم التكامل عبر الحدود حول المنطقة من أجل التشغيل المتبادل للبنية التحتية وتحسين التواصل، بما في ذلك في إطار مبادرة البوابة العالمية وتحسين القدرة على التكيف في حالة الكوارث الطبيعية .
39. ويدعون المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط إلى تعزيز مشاركة المواطنين والاشتراك معهم فضلا عن اتباع سبل تنطلق من القاعدة الى القمة في صياغة المشاريع والسياسات وتصميمها، مع مراعاة التحديات المتعلقة بنوع الجنس، وإمكانية الوصول في المدن اخذين بعين الاعتبار حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وإلى:
- مواصلة تحديد الاستراتيجيات لتحسين الصحة الحضرية عن طريق التشجيع على التخطيط الأفضل، وتزويد المجتمعات المحلية بالحيز الاجتماعي والخدمات، والعمل المتعلق بالمناخ، و ضمان استدامة الموارد الطبيعية، والحلول القائمة على الطبيعة.
  - التقدم في مقارنة وسائل إدارة الأراضي لتنظيم المناطق الساحلية لتعزيز اعتماد سياسة حضرية وأدوات تنظيمية قانونية حضرية أكثر فعالية في مواجهة الطوارئ المناخية.
  - تشجيع العمل المشترك في التنمية الحضرية المستدامة في مجال تحويل المدن المرفئية والتعاون بين المدن والموانئ.
  - معالجة مسألة تعزيز السياسات والبرامج العامة لدراسة مسألة الإسكان الميسور التكلفة بما في ذلك إنشاء وكالات الإسكان الوطنية ومراصد الإسكان الوطنية للإسكان؛ وتسهم هذه المراصد على وجه الخصوص في توفير أدوات رصد ظروف الإسكان المتعددة الأوجه، من أجل التوصل إلى أفكار دقيقة بشأن القضايا الحرجة المتعلقة بظاهرة الإسكان، وتوفير منصات متابعة مفيدة لرسم سياسات إسكان فعالة.
  - تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في المباني من خلال وضع برامج وطنية أو تحسين التشريعات.
  - تشجيع التقييم والنشر للعمارة العامية ومواد البناء التقليدية كوسيلة لزيادة التأصيل الثقافي وحلول التكيف مع المناخ، وتشجيع العمليات الابتكارية وكذلك الاستراتيجيات القائمة على حفظ التراث كجزء من التنمية الحضرية المستدامة، مع مراعاة قائمة تقييم الجودة الواردة في تقرير المفوضية الأوروبية بعنوان "نحو ثقافة مشتركة للهندسة المعمارية: الاستثمار في بيئة معيشية عالية الجودة للجميع (2021)".
  - تعزيز التدخلات التي تأخذ في الاعتبار التفاعل بين جودة المعيشة والقضايا الشاملة ذات الصلة، مع مراعاة مبدأ عدم الضرر الكبير المتعلق بالبيئة (DNSH)، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبناء أو تجديد الأصول الموضوعية لتلبية الاحتياجات العامة .
  - تشجيع أصحاب المصلحة على تعزيز الجهود الرامية الى وضع بيانات قابلة للمقارنة لدعم السياسات والاستثمارات القائمة على الأدلة وتعجيل تنفيذ أجندة عام 2030 على المستوى الإقليمي، مع الأخذ في الاعتبار أن الإحصاءات القابلة للمقارنة والموثوق بها هي مفتاح الكفاءة والتأثير الإيجابي للعمل على التحضر في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
40. ويدعون إلى العمل معاً من أجل زيادة سلامة المواطنين وقدرة المدن على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان.
41. ويرحبون بنشر الموارد لدعم الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط لتطبيق التعريف العالمي للمدن المسمى "درجة التحضر"، بما في ذلك التدريبات والموارد المنهجية التي توفرها المؤسسات والوكالات الأوروبية والدولية ذات الصلة.
42. ويدعون إلى تعزيز الروابط بين كليات الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري وصناع القرار في المنطقة.

**ونتفق على :**

43. إعادة عقد الاجتماع قبل نهاية عقد العمل لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الاجندة الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط. يجب تقديم تقرير مرحلي من قبل الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط لدعم هذه المراجعة.
44. مواصلة ضمان التعاون والتحالفات المتعددة الأطراف القوية، وكذلك الحفاظ على طموحاتنا والتزاماتنا تجاه الأهداف العالمية، لا سيما أنها مرتبطة بشكل كبير بتنمية وتحولات المناطق الحضرية.

**ونعبر عن :**

45. امتناننا لحكومة كرواتيا لاستضافتها المؤتمر الوزاري الثالث للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التنمية الحضرية المستدامة.